لماذا لم تسقط روسيا قرار مجلس الأمن ضدّ اليمن؟

■ حميدي العبدالله

صوّت مجلس الأمن بأغلبية 14 دولة وامتناع روسيا عن التصويت على قرار جائر ومنحاز سعت إليه الدول الخليجية بالدرجة الأولى، ودعمتها حكومات الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة. لا شك أنّ الكثيرين سوف يصوّرون الموقف الروسي على أنه نوع من أنواع التواطؤ، وربما يذهب البعض بعيداً ويستنتج أنّ موقف روسيا تمّ دفع مقابله عداً ونقداً من الحكومات الخليجية التي اعتادت شراء المواقف بالمال.

لكن ليست هذه هي الحقيقة، فروسيا لم توافق على القرار ولم تصوّت إلى جانبه. والأرجح أنّ حسابات موسكو انطلقت من تقديرات مفادها أنّ موسكو بعدم تصويتها على القرار أكدت عدم موافقتها على نصّه الذي اعتمد، وهذا ما أشار إليه بصراحة مندوب روسيا الدائم في الأمم المتحدة. ولكن في المقابل ترى روسيا أنّ اليمن تملك من القوة ما يمكنها من تمريغ أنف السعودية وكل الدول المشاركة لها في العدوان في التراب اليمني، فليس من مصلحة روسيا خوض معركة سياسية وديبلوماسية مبكرة تزيد توتر علاقاتها مع الغرب، لا سيما أنّ لديها قناعة أنّ الغرب غير متحمّس لهذه الحرب، وهو يستنزف وحلفاؤه من دول الخليج في هذه الحرب، بل أكثر من ذلك أنّ روسيا قد يكون لديها حسابات بأنّ التورّط في اليمن، وما يترتب عليه من استنزاف قد يعجّل في جعل دول المنطقة، ولا سيما المملكة العربية السعودية أكثر مرونة في التعامل مع أزمات المنطقة الأخرى. فالسعودية كانت مشاغباً مستمراً على السعي الذي بذلته موسكو لإيجاد حلول سياسية للأزمة السورية، وقامت بتعطيل مساعي موسكو. كما أنّ الحكومات الغربية، لا تزال تجد أنّ لديها فائضاً من القوة المالية والسياسية وحتى العسكرية تستخدمها بالوكالة لزيادة حدة التوتر في مناطق مختلفة من العالم، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي من مصلحة موسكو دفع هذه الحكومات نحو الواقعية بعد إفلاس رهاناتها على القوة، واعتماد الحلول السياسية، بل إنه من غير المستبعد أن يرد في حسابات موسكو ترك السعودية تنزلق أكثر إلى مستنقع اليمن لاستهلاك فائض قوة شبابها الذي صدّرته حكومة المملكة أول ما صدّرته إلى روسيا وتحديداً إلى الشيشان، ويمكن أن تعود إلى تصدير هذا الفائض من جديد إلى أيّ منطقة روسية في القفقاس.

كلّ هذه الحسابات قد تكون خطرت في بال الديبلوماسية الروسية عندما اكتفت بالامتناع عن التصويت ولم تستخدم حق الفيتو.

مشاريع آل سعود اليمنية تسقط على الأرض السورية...

■ سعد الله الخليل

تُجمع الأطراف الفاعلة في الشأن السوري أنّ ما بعد «موسكو 2» ثمة «جنيف 3» في الانتظار كخطوة لاحقة تبني عليها مواقفها وربما أحلامها ومشاريعها، وما بين موسكو الروسية وجنيف السويسرية ثمة من يراقب ما يدور في نيويورك الأميركية، من حوارات هادئة تارة ونقاشات حامية تتحوّل إلى صراعات غير معلنة تارة أخرى، ولا تخلو من تمرير مشاريع قرارات لغايات سياسية ربما أو رغبة في الاستثمار المستقبلي.

مع تمرير المشروع الخليجي في مجلس الأمن حول اليمن وامتناع روسيا عن التصويت، انتشى صقور المعارضة السورية الذين لطالما راودتهم الأحلام والآمال بأن تغفو عين المارِدين الروسي والصيني ولو لمرة واحدة في قرارات مماثلة حول سورية بدلاً من إسقاطها بالفيتو المزدوج لأربع مرات.

القرار الأممي لقي ارتياحاً وسط ائتلاف المعارضة السوري الاسم السعودي الهوى التركي الجنسية على مبدأ «القرعة تتباهى بشعر بنت حماها»، فسارع إلى الترحيب بالقرار والتهليل له كخطوة في سبيل إنهاء معاناة الشعب اليمني كتلك المعاناة التي يعانيها الشعب السوري، مطالباً الدول الصديقة ببذل الجهود اللازمة لتمرير قرار مشابه في سورية، ويذلل العراقيل التي تضعها الدول التي لم يسمّها الائتلاف أمام السير في المشروع الخليجي في سورية.

مطالب الائتلاف لم تأت من فراغ ولا تمنيات بل من قراءته للمشهد من زاوية الرغبات والأمنيات، وربما مما يُشاع عن رغبة سعودية قطرية تركية بموافقة أميركية، بتشكيل ائتلاف حزم جديد يحقق للائتلاف أحلامه منذ سنوات بشنّ غارات على الأراضي السورية لـ«إعادة دمشق إلى رشدها»، كما أعلن عسيري السعودية عن غايةٍ حزم بلاده بحق الحوثيين، ولكن بين الرغبات والمقدرة فرقٌ شاسع تماماً كالفرق بين الأحلام والواقع، ولعل الائتلاف يتجاهل منطق القدرات والإمكانيات التي تُشنّ وفقه الحروب فيما يترك منطق الرغبات للخطب الرنانة والبيانات التي لا تساوي قيمتها الحبر الذي يكتب بها.

ما تعلنه مراكز الدراسات وتحليلات الصحف عن استحالة تورّط السعودية وحلفائها بمغامرة في سورية، وآخرها ما نشرته «فايننشال تايمز» عن استحالة هزيمة الجيش السوري في أيّ مواجهة عسكرية، وأنّ الضغط على دمشق لا يتعدّى الدفع نحو الدخول في تفاوض سياسي ربما حقائق تحبط الائتلاف وداعميه وتدفعهم إلى اللهاث وراء الأحلام والأماني.

ليس أحلاماً ما في الأجواء والسماء وحدها التي تحبط الائتلاف، فالرسائل القادمة من الأرض السورية لا تبشره بالخير، فإدلب التي ارتضى بأن يستثمر سيطرة «النصرة» عليها في السياسة، ويبارك في السياسة جهود «النصرة» على الأرض، يسير الجيش العربي السوري نحو استعادتها قرية بعد قرية تاركاً له البكاء والعويل، فثوب عيرة «النصرة» لم يمنحه حرارة نصر لم ينجزه، وما يجري في ريف حلب ليس بأحسن حال من أخبار إدلب بالنسبة إلى الائتلاف، وهو ما يفسّر حملة التضليل التي يقوم بها إعلام آل سعود بحق ما يجري في حلب وتصوير المدينة خارج نطاق سيطرة الدولة وغياب مؤسساتها وهروب كبار ضباط الجيش وغير ذلك من أحلام آل سعود ومن لفّ لفّهم.

في السياسة لا يقلّ مأزق الائتلاف عما يجرى على الأرض بعد التأكيد على نجاح ملتقى «موسكو 2» كمدخل يبنى عليه في «جنيف 3» بغياب الائتلاف وسط التأكيد الروسي بأنّ من شارك يشكل 60 بالمئة على الأقلّ من تمثيل المعارضة، ما يعني أن من قاطع هم الخاسرون في قطار التسويات على طاولة المفاوضات.

في السياسة وعلى الأرض يدرك الائتلاف صعوبة تمرير المشاريع السعودية في الساحة السورية، فسورية التي صمدت في وجه مشاريع التذاكي السعودي الخليجي لن تسقط في مرحلة قطف ثمار صمودها ببهلوانيات صبيانية لا تسمن ولا تغني من جوع.

«توب نيوز»

روسيا نحن عاتبون

الموقف الروسي بالامتناع عن التصويت في مجلس الأمن والسماح بتمرير قرار يغطي العدوان السعودي دون استعمال الفيتو لعبة سياسة.

من الزاوية السياسية تستطيع روسيا قول الكثير من أنّ القرار لم يبرّر قيام حرب لأنّ الحرب قامت قبله، ولا سمح بزيادتها لأنّ ترجمة الفصل السابع بقرارات إضافية تستدعي العودة إلى مجلس الأمن، والفيتو جاهز حيث يجب، وأنّ القرار لم يشرعن الحرب السعودية، كما قرار مجلس الأمن الذي كلف أميركا الانتداب على العراق رغم احتلاله من وراء ظهر مجلس الأمن.

تستطيع روسيا أن تقول أيضاً إنّ القرار جائزة ترضية للسعودية إذا أرادت التموضع نحو وقف الحرب وسلوك الحلّ السياسي أو هو توريط لها بإزالة أيّ حجة للفشل إذا كابرت وواصلت حربها كما تستطيع روسيا التأشير لاتصالات ومشاريع للتسوية أو لكونها لم تتغيّر بدليل تسليم صواريخ نوعية لإيران.

ما لا تستطيع روسيا قوله إنها طبقت بالتصويت المعايير القانونية وإلا لصوّتت مع القرار.

نحن عاتبون لأننا نريد صورة روسيا الضامن للقانون في المؤسسات الدولية لا الحليف فقط، أي تغيير التوازن الدولي.

التعليق السياسي

الخطاب الدولي... ميزان أحول!

■ محمد ح. الحاج

أعلنت مصادر متعدّدة أنّ الاتفاق مع الدولة الإيرانية بشأن برنامجها النووي قيد الإنجاز وأنه مكتوب بأحرفه الأولى، بينما أعلنت الدولة الإيرانية أنّ تنفيذ الاتفاق مرهون برفع كامل العقوبات المفروضة عليها ومن جميع الأطراف.

الرئيس بوتين، انسجاماً مع سياسة روسيا ومصالحها، ودون الخروج على ما يُسمّى «قرارات» دولية أعلن رفع الحظر على تصدير الأسلحة الروسية إلى إيران ومنها صفقة صواريخ «أس 300» للدفاع الجوي، وهذا لا يعطي الدولة الإيرانية ميزة هجومية تجاه أيّ كان، هذا ما أعلنه وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف.

الصواريخ الروسية من طراز «أس 300» قادرة على اعتراض الطائرات المغيرة من كلّ الأنواع، كما أنها قادرة على اعتراض الصواريخ البالستية وتدميرها قبل وصولها إلى أهدافها على امتداد أراضي الجمهورية، إذاً هي صواريخ دفاعية لا تشكل خطراً إلا على الدول التي لديها نوايا ومخططات لمهاجمة إيران جواً أو بالصواريخ البالستية.

سارع وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى الإعلان عن قلق بلاده من الخطوة الروسية! موقف يستدعي العجب وطرح الكثير من الأسئلة... وأوّلها: هل تخطط الولايات المتحدة لمهاجمة إيران مستقبلاً وتريدها من دون غطاء جوي يقف في وجه تحقيق أهداف الهجوم؟ أم أنّ تنفيذ الخطة بالوكالة وهي تريد ضمان نجاحها وتفوّق الحلفاء أو الأدوات؟ بمعنى آخر تريد تجريد الدولة الإيرانية، وغيرها من الدول المستهدفة من وسائل الدفاع الرادعة والفعالة؟

تحت يافطة توفير متطلبات الدفاع عن الذات والوجود (بالنسبة لكيان العدو الذي يحتلّ أرض فلسطين) قدّمت الولايات المتحدة إلى قواته أحدث أنواع الأسلحة الهجومية وأكثرها فتكاً، بحيث تمتدّ أذرعه آلاف الكيلومترات وكأنّ العالم كله يتهدّد هذا الكيان، وفي الوقت الذي استمرّت محادثات مجموعة (5+1) مع الدولة الإيرانية سنوات بشأن برنامجها النووي السلمي، لم يتجرّأ أيّ من تلك الأطراف على ذكر البرنامج النووي الصهيوني، أو المطالبة بتفتيش منشآته، ولا نقد امتلاكه ما يكفي من القنابل لمحو نصف الكرة الأرضية، وليس نصف العالم العربي الذي يرتبط أغلب حكامه بعلاقات حميمية من تحت الطاولة بهذا الكيان.

حكومة الكيان العدو تعلن «إدانة» قرار الرئيس بوتين وكأنها محكمة دولية، أو لنقل هي رأس الحكومة العالمية الخارجة على القانون الدولي وعلى الناموس والمنطق، وأنّ ما ينطبق على دول العالم لا ينطبق عليها لأسباب تتعلق بالصلات الميتافيزيقية الخاصة، وما من شك مطلقاً أنّ نظرية (شعب الله المختار) تلقي بظلالها، وتجد لها صدى واسعاً، ويؤمن بها الكثير ممّن هم في «العرف الرباني» من الغوييم «الأغراب»... والسؤال المنطقي: لماذا يخاف الذين يقف معهم الربّ ويحارب عنهم من بعض الأدوات أو الأسلحة الحديثة فيما هي مصنّفة كأسلحة دفاعية؟

«اليمن السعيد» لا يملك مضادّات جوية حديثة وإلا لأسقط في يوم واحد العشرات من الطائرات السعودية والحليفة، أكثر مما سقط للعدو الصهيوني في يوم من أيام تشرين 1973، وما كان للسعودية أن تستمرّ في الهجوم ليوم ثان... لم يكن اليمن على الأرجح يتوقع مثل هذا الهجوم من جارته التي تعتبرها حديقتها الأمامية على المحيط الهندي وتريده تابعاً يدور في فلك ملوكها.

هناك همس عن محادثات لتطوير التحالف، وتوسيع مهماته ليشمل الهجوم الأراضي السورية، أي أنّ حكام السعودية استمرأوا ما يقومون به في اليمن ويريدون تجربته في غير مكان، تجاوز السعوديون مرحلة الخوف بتشجيع من العم سام وحلف الناتو، ودعم عديد من العرب والأعراب، وقد يقود الغرور حكام السعودية الذين لا يملكون القدرة على التحليل المنطقي واستقراء المستقبل إلى مغامرة غير محسوبة يتورّط معها العالم في حرب عالمية مفاجئة، فالهجوم على سورية أمر مختلف عنه في اليمن، واختلال ميزان القوى العالمي لا يسمح بالتمدّد والتطاول إلى مدى ترفضه قوى عالمية وإقليمية قادرة على قلب الموازين خلال أيام، واضح أنّ البدايات تكون معلومة، لكن النهايات تقرّرها مجريات العمليات على أرض الواقع وانقلاب التحالفات، وتجارب الماضي جديرة بالدراسة والتحليل لأخذ العبرة، كم من الدول الكبرى والامبراطوريات انفرط عقدها وتجزأت بسبب نتائج الحروب... السعودية هي المرشحة ضمن المنظور لتعود أقاليم «نجد والحجاز، عسير وتهامة» وتعود الأجزاء اليمنية إلى الوطن الأم، ثم ليكون اليمن هو الدولة الأكبر والأقوى في المنطقة كما كان عبر التاريخ.

السماء السورية محرّمة وعصية على من يستهدف الأرض والشعب السوريين، وإذا كان الرهان على ما حققته أدوات الداخل الذين استهدفوا مواقع الدفاعات الجوية السورية فإنه خاسر تماماً، ستكون مفاجأة من العيار الثقيل عندما يبدأ تساقط الطائرات المغيرة، ومن المرجح أنّ أبناء الشعب السوري لن ينتظروا تسليم الطيارين الأسرى إلى السلطات بل ينفذون فيهم حكم الإعدام ميدانياً باعتبارهم أعداء يهاجمون الشعب السوري مستهدفين رجاله ونساءه وأطفاله، وبنيته التحتية ومنشآته وثرواته كما يفعلون في اليمن من دون وازع من ضمير أو أخلاق، خدمة للعدو الوحيد لشعوبهم، وهم إنما يستثمرون فائض المال الخليجي في تدمير أملاك وثروات الجوار الفقير إمعاناً في إذلاله، لإخضاعه وفرض التبعية عليه، تبعية رفضها قبلاً، وتمرّد عليها ولما يزل... وسيهزم أصحاب هذه النظرية، ليؤكد لهم أنّ الشرعية لا تكون ذات وجهين، وأنّ الإنسانية ليست تصنيفين، وأنّ الحرية لا تعطى من قبل الأقوياء منةً، بل تؤخذ منهم عنوة، وإذا كان من نتائج للقاء «موسكو 2» بمشاركة أطياف المعارضات المتنافرة، والوفد الحكومي السوري، فيكفي أنّ الجميع متفق على رفض التدخل الخارجي، والدفاع عن وحدة الأرض والشعب حتى آخر نقطة من الدماء وهذا قرار الشعب السوري عدا من باعوا ضمائرهم وارتهنوا أذلاء للخارج لقاء بعض من فتات البترودولار مقابل بحر من دماء أهلهم!

الأردن بين فكي الكماشة... الإرهاب و«إسرائيل»!

■ سومر منير صالح*

المتتبّع للسياسة الأردنية لا يستطيع للوهلة الأولى أن يفهم «سياسيا واستراتيجياً» كيف يمكن لدولة أن تحاصر نفسها وتتحوّل إلى دولة شبه حبيسة من خلال عداء جيرانها، فعداء الأردن للحكومتين السورية والعراقية، وتصريحات مسؤوليها ضدّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حوّل الأردن إلى دولة شبه حبيسة بالمعنى الجيو ـ سياسي والجيو ـ اقتصادي، فسورية هي الشريان الاقتصادي الأهمّ للمملكة الأردنية، والأردن عمل على تنصيب نفسه الحصن الأول لحماية ممالك الخليج من وهم ابتدعه ملكها وأوهم حكام النفط به، في مقابل حوافز اقتصادية تنقذ المملكة من مأزقها الاقتصادي، وبالتالي تحصّن شرعية الملك الآخذة في التهالك داخلياً، إلا أنّ الملك بذلك أوقع بنفسه إلى حافة التهلكة وربما الانهيار...

لمن يتذكر، ألم يصرّح الملك الأردني عبد الله الثاني أثناء زيارته للولايات المتحدة في أوائل شهر كانون الأول عام 2004، إبان الغزو الأميركي للعراق، عن تخوّفه من وصول حكومة عراقية حليفة لإيران في بغداد تتعاون مع طهران ودمشق لإنشاء هلال سياسيّ (مزعوم) يمتدّ إلى لبنان ويخلّ بالتوازن القائم مع السعودية وحلفائها؟ ورأى في بروز هذا الهلال في المنطقة ما يدعو إلى التفكير الجدّي في مستقبل استقرار المنطقة، ويمكن أن يحمل تغيرات واضحة في خريطة المصالح السّياسيّة والاقتصاديّة لبعض دول المنطقة، وعلى إثرها قامت المملكة السعودية بتوتير «الشرق الأوسط» برمّته ابتداءً من لبنان في العام 2005، وتأزيم العلاقات العربية ـ العربية اثر اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري على وقع هذا الهاجس الأردني المزعوم، والذي كان حاضراً في عدوان تموز 2006 على لبنان، والذي جهدت أجهزة إعلام المملكة على تحميل المقاومة اللبنانية سبب العدوان وفي أحلامها هزيمة رجال الله في المقاومة اللبنانية الذين حققوا النصر رغم كلّ ذلك.

ومع اندلاع الأحداث في سورية في العام 2011، كان الأردن سبّاقاً إلى دعم الميليشيات الإرهابية في محاولة لإسقاط الدولة السورية، ولاحقاً دعم الميليشيات الإرهابية لإسقاط حكومة العراق في العام 2014، ولذات الأسباب كان سبّاقاً إلى اللحاق «بعاصفة الحزم» لغزو اليمن الجريح... طبعاً بمساعدة جهات استخبارية عربية... تنفيذاً لأجندات وهواجس «المملكة»... وهو ما بدا جلياً في حوران سورية وموصل العراق وعدد من المحافظات العراقية، ولكن هذه التنظيمات الإرهابيّة لديها للأسف من المرونة ما يجعلها أداةً إلى «حين» في أيدي الاستخبارت الأردنية والسّعودية تنفذ أجنداتها في محاربة محور المقاومة... في محاولة كسب المال والمقاتلين والبيئات الحاضنة شعبياً على خلفية التعبئة المذهبية لقنوات إعلامية محسوبة على هذه الدول... إلا أنّ الحقيقة هي في مكان آخر... فقد ينقلب السحر على السّاحر... فالسلفيّة الأردنيّة هي البيئة الحاضنة لـ«جبهة النصرة» الإرهابية، ومنتسبوها يقاتلون بالآلاف في سورية والعراق، ومن بينهم عددٌ كبيرٌ من القيادات «التكفيرية»، وانتصارات الجيش السوري والعراقي تهزم الإرهاب، والنتيجة الطبيعية ارتداد الإرهاب إلى مصدّريه، وبرغم الحذر الأردني من هكذا سيناريو والتهديدات على الطريقة الهوليودية الأميركية بالردّ الحاسم إذا ما فكرت «داعش» بغزوة «دار الملك»، إلا أنّ البيئة التي أنجبت هؤلاء الإرهابيين وبدعم استخباري أردني، ذاتها ستنجب أعداداً أخرى في الداخل الأردني فضلاً عن عودة فلول الإرهاب المهزوم من سورية والعراق، فالملك يعوّل على فصائل وصفها في طلته الهوليودية على قناة «فوكس نيوز» الأميركية بأنها «معتدلة» دربها جيشه وسلحها جهاز استخباراته ليحمي مملكته، إلا أنه على ما يبدو لم يتعلّم الدرس جيداً في سورية، فهؤلاء الإرهابيون يتلوّنون بما يتناسب مع مصالحهم، لا دين لهم ولا مبدأ إلا نزواتهم وتعطشهم لسفك الدم، فينامون على «بيعة» ويستيقظون على أخرى، وهو حال فصائله الإرهابية التي تتلقى ضربات الموت الأخير في حوران على يد الجيش العربي السوري، وسينتهي بها المطاف إلى إعلان مبايعتها لتنظيم «داعش» الإرهابي، بذلك حوّل الأردن نفسه إلى مشروع «وطن بديل» مزدوج، وطن بديل للإرهاب الوهابي السلفيّ الذي جهدت أجهزة استخبارات الملك على تقويته ودعمه خارجياً، فالنتيجة البديهية لانحسار الإرهاب عن سورية والعراق هي تمدّده في الأردن، وهو أحد القواعد التي انطلق منها وتمدّد في سورية والعراق وربما مصر، فعين «داعش» على المملكة، والمخطط كبير، فالدخول «الداعشيّ» على الأردن سيعطي «الإسرائيليين» فرصة كبيرة لتدمير صيغة الدولة الأردنية الحالية، وتحويلها إلى الدولة البديلة «الوطن البديل»، وهو سيناريو تتمناه «إسرائيل» وتعمل على تنفيذه من خلال دعم الميليشيات الإرهابية في الجنوب السوري تمهيداً لانتقالها إلى الداخل الأردني بعد فشلها وانتهاء دورها الوظيفي في الجنوب السوري بفعل انتصارات الجيش العربي السوري..

هذا الدخول الإرهابي إلى المملكة سيكون بدعم «إسرائيلي» أميركي، فإسقاط الملك الأردني أو إسقاط الصيغة الراهنة للحكم في المملكة بفعل الإرهاب القادم من الخارج سيكون أقلّ تكلفة من إسقاطه أميركياً لصالح إلغاء الكيان السياسي الأردني «الهاشمي» واستبداله بكيان سياسيّ (أردني فلسطيني) ينهي قضية العرب المركزية ويعجّل في إعلان «إسرائيل» لنفسها «دولة يهودية»، وقد نفهم من خلال هذا التحليل أسباب إصرار داعمي وممولّي الإرهاب في سورية في إطار دور الإرهاب الوظيفي الذي ذكرته، على دخول مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين فتهجيرهم من سورية مع استحالة عودتهم إلى أرضهم الفلسطينية في ظلّ الظروف الراهنة سيجعل من الأردن وطناً جديداً لهم، فالوجود الفلسطيني في سورية هو ضمانة فشل مشروع الوطن البديل لأنّ «حق العودة» في مأمن على الأرض السورية، وهو أحد ثوابت القضية الفلسطينية، وهو ما يحاول داعمو الإرهاب نسفه انطلاقاً من مخيم اليرموك، وللتأكيد على النوايا «الإسرائيلية «كان رئيس وزراء العدو قد مهّد له نتنياهو مؤخراً من خلال الحديث عن تحصين الحدود وتأمين سلامة التجمعات السكنية «الإسرائيلية»... وإذا كان الملك الأردني يتوهّم أنّ ممالك الخليج ستهبّ لنجدته فـ«عاصفة الحزم» الأميركية ـ «الإسرائيلية» ستسبقهم واضعةً نصب أعينها ضرب أدواتها الإرهابية لأنها اقتربت من «إسرائيل» وتمهيداً لتوظيفها في مكان آخر، والإجهاز على هذا الكيان السياسي المأزوم بفعل عمالة نظامه التاريخية ومتاجرته بمستقبل شعبه، وبسكوت خليجي حينها، وإلا فالسيناريو «الداعشي» ذاته سيظهر في ممالكهم الهشّة، بالنتيجة أراد الملك الأردني هلالاً «سلفياً»، يضمن معه استقرار ومصالح ومتانة عروش النفط، في إطار سعيه إلى إيجاد دور ما للمملكة، يموّه معه دوره التآمري في فلسطين المحتلة، وهنا تجوز لنا مقارنة دور الملك في سورية بالدور الذي لعبه رئيس العراق الأسبق صدام حسين في حربه الظالمة ضدّ إيران، فكلاهما ينفذان المشيئة الأميركية، فأي مصير سياسيّ ينتظر الملك... إنها المكيدة الأميركية مجدداً...

*باحث بدرجة الدكتوراه في الدّراسات السّياسية

معادلة اليمن المقبلة: الدولة القِطرية الخليجية... مقابل اجتثاث الإرهاب

■ حسن شقير*

لعله من المفيد التمعن قليلاً بذاك الخطاب الأخير لمرشد الثورة الإسلامية في إيران السيد علي خامنئي، وذلك في معرض تعليقه على ملفي الساعة في الساحة الدولية، وهما الملف النووي الإيراني، وتطورات الأوضاع في اليمن، وحرب «عاصفة الحزم» عليه...

الراصد لذاك الخطاب، يمكنه أن يتلمّس ببساطة تلك النبرة العالية السقف لأعلى سلطة في إيران حول هذين الملفين، واللذين يرتبطان ببعضهما البعض، لناحيتي النتائج والتداعيات على حدّ سواء...

بعيداً عن التكتيك التفاوضي الطبيعي للشقّ الأول من ذاك الخطاب حول الموضوع النووي، وذلك حفاظاً على خط الرجعة الإيراني، فضلاً عن بعث رسائل إيرانية إلى أميركا، مفادها أنّ محاولاتها لتقديم تفسيراتها الخاصة لما تمّ التفاهم حوله في لوزان، سيقابله في هذه الفترة الفاصلة، عدم مراهنة إيرانية على ما تمّ الوصول إليه لغاية الآن، وأنّ أوهام أميركا في جعل هذه الفترة الفاصلة ما بين نيسان وحزيران، ولن تكون أبداً، مرحلة بناء الأحلام الوردية الإيرانية، والتي قد تتبخر وتنعكس سلباً على الشعب الإيراني... وبالتالي، فإذا نحّينا هذا الشق جانباً، ورصدنا الإشارات الصادرة من ذاك الخطاب بشقه اليمني، والذي كان قاسياً ومباشراً على المملكة العربية السعودية... الأمر الذي يُحتّم طرح التساؤلات الثلاث التالية:

– لماذا تتيقن إيران بأنّ السعودية مهزومة في اليمن؟ وما هو شعاع هزيمتها بالتحديد؟

– ما الذي تترقبه إيران في الآتي من الأيام؟

– ساعتئذ، ما هو الثمن المعقول والمقبول إيرانياً مقابل الملفّ اليمني؟

في محاولة الإجابة على التساؤل الأول، فإنّ المنطق التحليلي يفترض أن يقودنا إلى نتيجة مفادها، أنّ إيران تُرسل رسالة إلى كلّ من يعنيهم الأمر في التحالف العشري، وإلى من خلفه بشكل أولي، بأنها تنام على حرير النصر اليمني، نظراً إلى ما تدركه من إمكانات بشرية ولوجستية، موجودة في اليمن، تؤهّل «أنصار الله» والجيش اليمني، وحلفاءهم في اليمن، للانتصار في معارك الصمود والتصدّي والدفاع، وربما لاحقاً في الهجوم، لو اضطرّهم الأمر إلى ذلك...

لا أعتقد مطلقاً أنّ السيد خامنئي كان يقصد حصراً الهزيمة السعودية أو العشرية على التراب اليمني، وذلك من خلال منع هؤلاء من تحقيق أول أهدافهم، في جعل عدن، أو حتى أية بقعة يمنية أخرى، موطئ قدم لهادي ومن يحالفه، ليكون منطلقاً للتمدّد تحت غطاء التحالف، أو حتى مكاناً للاحتراب والاستنزاف، بالتالي حصر اللهيب اليمني في الداخل، وفتح بؤرة استنزاف جديدة لإيران في المنطقة... هذا كله مفروغ منه لدى إيران، إنما الأمر يتعدّى ذلك بكثير في بُعد الهزيمة التي تحدّث عنها، وذلك لناحية منع السعودية من جعل اليمن منطلقاً لتعويم دورها المفقود، والتي تبحث عنه عند كلّ استحقاق إقليمي، وهذا تمثل بداية في التراجعات الباكستانية والتركية وحتى المصرية عن الوعود بالهجوم، إلى التعهّد بالدفاع، والبحث عن مخارج سلمية للأزمة... هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإنّ الهزيمة الثانية المتوقعة إيرانياً للسعودية، ستكون شبيهة بهزيمتي معركتي الغوطتين وريف اللاذقية الشهيرتين في سورية، حيث كان من أول نتائجهما، تنحية السعودية عن مسكها بالملف السوري لصالح تركيا وقطر... وبالتالي فإنّ فشل الوعود السعودية لأميركا في اليمن، بجعل هذا الأخير يتربّع بين حدّي الالتحاق بالسياسة الأميركية أو الوقوع في براثن الاستنزاف المديد... سيكون من نتائجه حتماً إخراج الملف اليمني من أيدي السعودية، وإعادته إلى الحضن الأميركي، والذي سيبحث عن البديل الممكن لذاك الوكيل... ومن هنا نطلّ على التساؤل الثاني...

لا شك أنّ الرهان الإيراني في الآتي من أيام اليمن، بأنّ الخطوة التي تلي فشل السعودية في مخطط استنزاف إيران في اليمن، سيتمثل في وصول «عاصفة الحزم» إلى الحائط المسدود، فإما توقفها من جانب واحد، وإما قبول السعودية بالحوار اليمني ضمن الميدان الحالي، وهذان الخياران سيعدّان فشلاً ذريعاً لأهداف العاصفة، وإما الإيغال أكثر فأكثر في سفك الدم اليمني، والذي سيجعل من إطالة السيد الحوثي، أمراً مفروغاً منه، وما لذلك من معنى ودلالات في مسارات الصراع والحرب الجارية حالياً على اليمن... وما سيترتب على ذلك التحوّل الجديد من أثر جيوسياسي كبير جداً، تتخطى حدوده وأبعاده اليمن والخليج برمّته، إلى المنطقة بأسرها... فكيف ذلك؟

إنّ وصول حرب اليمن إلى مرحلة الردّ اليمني، سيجعل من الصراع منزاحاً من الجغرافيا اليمنية نحو السعودية بحدّه الأدنى، وبالتالي فإنّ تطوّر الأوضاع في المملكة العربية السعودية، سيصبح غير مدرك النتائج على الأوضاع الداخلية فيها، الأمر الذي قد يطفو معه على سطح الأزمة، لاعبون جدد، كانوا حتى الأمس القريب أشبه بالخلايا النائمة، وهذا ما حذّر منه أوباما في الأمس القريب، حول «سخط الشباب الخليجي» على سياسات حكامه، وكأنه يحذرهم من قنبلة موقوتة، ما يلبث صاعقها أن يُنتزع، وقد يكون الردّ اليمني العامل الرئيس في ذلك...

وهذا الأمر ماذا يعني؟ هل يمكن أن تدخل المملكة في عصر الاحتراب الداخلي على خلفية الملف اليمني؟ وهل يمكن أن يؤدّي هذ الاحتراب إلى استنزاف معكوس هذه المرّة؟ وهل أنّ الدول الخليجية الأخرى ستصيبها العدوى؟ وهل يناسب أميركا وأوروبا أن يحدث تفكك للدول القطرية في الخليج مع أهميتها الاستراتيجية في النظام العالمي الجديد؟ وهل أنّ المخطط الصهيو ـ أميركي لتفتيت الدول العربية غير الخليجية، ينسحب على تلك الخليجية؟

لعلّ حديث أوباما، بالأمس القريب، حول دعوة قادة الدول الخليجية إلى الاجتماع به في «كامب ديفيد» لاحقاً، وطمأنتهم بشأن «أمنهم القومي مقابل التهديد الإيراني»، ونصحه لهم بتصحيح المسار السياسي الداخلي لديهم... يشير بوضوح إلى حرص أميركا وكذا أوروبا ومن خلفهم الكيان الصهيوني على الدولة القطرية الخليجية بحلتها الحالية، ودون أية تعديلٍ عليها... وذلك لأنّ المصالح الاستراتيجية العليا لهؤلاء تفرض عليهم ذلك، لأسباب جمة، لا تنحصر عند احتياطات النفط العالمية، والقواعد العسكرية الأميركية والغربية في الخليج... وصولاً إلى الأمن الصهيوني وربطه بالأمن الخليجي، فضلاً عن المصالح الاقتصادية الكبرى في العالم...

إذاً، هل أنّ حدوث ذاك التحوّل في مسار الحرب على اليمن، سيفرض تدخل اللاعبين الدوليين الكبار، لمنع حدوث شروخ عميقة في النظام الدولي برمّته؟

هذا بحدّ ذاته، يدفعنا إلى تلمّس الإجابة عن التساؤل الثالث...

بالأمس القريب، وقبيل نهاية إطلالته الإعلامية الأخيرة، ختم السيد حسن نصرالله، وذلك في معرض تقييمه لمآلات الحرب على اليمن، بأنه «لا يرى في اليمن، إلا باباً من أبواب الفرج للمنطقة بأكملها»؟ إنه باعتقادي، ملف الإرهاب، وضرورة اجتثاثه من المنطقة بأسرها، وخصوصاً من العراق وسورية، وضرورة تكامل النظرة الإيرانية – الأميركية في العمل على تسريع اقتلاعه منها، وإلزام أميركا بحصول ذلك جدياً، وعدم البقاء في اللعب على وتر الاستنزاف المديد لمحور الممانعة في مواجهته للإرهاب، وهذا الأمر كان لا يزال حتى الأمس القريب – في كلام وزير الدفاع الأميركي كارتر أشتون، استراتيجيةً أميركية أساسية في المنطقة برمّتها...

خلاصة القول، إذا ما بدأ الردّ اليمني على العدوان، فإنّ ذلك قد يُدخل المملكة السعودية في نفق مظلم من التطورات المحسوبة وغير المحسوبة، والتي سرعان ما ستنتقل بالعدوى إلى معظم الدول الخليجية الأخرى، الأمر الذي سيشكل خطراً جدياً على الدولة القطرية الخليجية بوضعيتها الحالية، والتي إنْ استفحَلت، ستؤدّي إلى مشهد من الاحتراب داخل هذه الدولة، مما سيجعل من تكلفة التسوية، لمن بيدهم الحلّ والربط في الخليج، أكثر كلفة عليهم من أيّ وقت سابق، ولربما يصبح اليمن، وإيجاد التسوية للحَرب عليه – وبفعل تسارع التطورات فيه ومن حوله – مدخلاً لمعادلة جديدة في المنطقة برمّتها، عنوانها الرئيس: تكاملٌ في اجتثاث الإرهاب من المنطقة، يقابله عودةٌ بالدولة القطرية الخليجية إلى سابق عهدها... أم أنّ السيف اليمني سيسبق العدل في مشهدية المنطقة برمّتها؟

*باحث وكاتب سياسي